

ثانياً : قضايا الحرية والديمقراطية

(المحتويات)

- مقدمة .
- مجمل المواقف والرؤى البرلمانية الكويتية من قضايا :
الحرية والديمقراطية .
- نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية المقدمة
إلى المنتديات الدولية في قضايا : الحرية والديمقراطية .

ثانياً: قضايا الحرية والديمقراطية

مقدمة :

في أوائل العام 2005، أَعَدَّ الأمين العام للأمم المتحدة وثيقة برقم (A/59/2005) تضمنت مجموعة متكاملة من المقترحات التي تصب في خدمة التعاون الدولي من أجل الحرية والديمقراطية، وكان عنوان هذه الوثيقة: " ضمن حرية أكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " وقد أكدت الوثيقة على العلاقة القوية بين رباعية: الديمقراطية، والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

وفي ختام المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات (سبتمبر 2005م) والذي انعقد بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة بمدينة نيويورك، دعى السادة رؤساء برلمانات العالم إلى " توفير بعد برلماني للتعاون الدولي "، كما رحبوا بقرار الأمم المتحدة منح صفة المراقب للاتحاد البرلماني الدولي وذلك بالاتجاه نحو تأسيس نوع من الشراكة الاستراتيجية بين المؤسستين، وإضفاء جو من الحميمية للدبلوماسية البرلمانية في زخم العمل السياسي على المستويين الوطني والدولي.

وقد جاء في الفقرة (12) من إعلان رؤساء البرلمانات للعام 2005 أن " الاتحاد البرلماني الدولي هو الأداة الأولى لتقوية البرلمانات حول العالم وبالتالي لتعزيز الديمقراطية، وأضاف: " إننا نرحب بتقرير الاتحاد البرلماني الدولي حول: مساهمة البرلمانات في الديمقراطية، كما أننا ننوي تعزيز آلية عمل حقوق الإنسان في الاتحاد البرلماني الدولي، حتى يتمكن برلمانيو العالم الـ 40,000 من أداء العمل الذي انتخبوا من أجله بحرية وأمان أكبر "

والواقع أن المتتبع لمشاركات مجلس الأمة الكويتي في الاجتماعات والمؤتمرات البرلمانية الدولية يستطيع بسهولة أن يتبين كيف تتمتع وفوده بديناميكية وحيوية تحسب لها لاسيما في مجال طرح أفكارها ومبادئها واقتراحاتها التي تعلق من شأن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

وفيما يلي إيجاز لبعض هذه الأفكار والمبادئ التي طرحتها الوفود البرلمانية الكويتية في الاجتماعات البرلمانية الدولية والإقليمية:

● مجمل المواقف والرؤى البرلمانية الكويتية من قضايا الحرية والديمقراطية

يرى البرلمانيون الكويتيون بشأن الديمقراطية ما يلي :

- 1- أن الديمقراطية هي صمام الأمان لأنظمة الحكم التي تهتم بالإنسان وتعلى قيم التكافل بين البشر . وأن الديمقراطية هي من أعظم قيم الرفاه الإنساني ، وأن من لا يمتلك القدرة على التعبير فقد افتقد كل حقوقه السياسية وحياته المدنية (1)
- 2- أن البرلمان الذي ينتخب انتخاباً حراً وديمقراطياً يشكل شرطاً لا غنى عنه لتعزيز السلام ولدرء صراعات جديدة ، ولتوفير أرضية صلبة في بناء روابط سياسية واقتصادية واجتماعية بين الشعوب (2) .
- 3- أن عدم القدرة على التعبير وافتقاد القوة هما البعدان الأساسيان للفقير ولاشك أن الحريات المدنية والسياسية ، إضافة إلى الانتخابات الحرة النزيفة ، هي أدوات فاعلة وقوية لإخضاع الحكومات للمساءلة عن أعمالها (3) .
- 4- يطالب البرلمانيون الكويتيون أنظمة الحكم التي تعترف بالديمقراطية منهاجاً لها بأن تترجم الحريات والحقوق السياسية لمواطنيها بتشجيع قيام العديد من المؤسسات الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية وتسمح لها بالعمل في إطار من الحرية واحترام القانون (1) .
- 5- ولترجمة هذه الحقوق المدنية والحريات السياسية يقتضي الأمر إنشاء الكثير من المؤسسات الديمقراطية وأهمها ما يلي :

- قضاء مستقل ، للحفاظ على الدستور وحكم القانون .
- مؤسسة برلمانية قوية ، لها القدرة على مراقبة السلطة التنفيذية .
- إعلام نشط وواعي ومتنقل لمراقبة العمليات الانتخابية والإدارة العامة
- مؤسسات مدنية ومنظمات غير حكومية تعني بشئون العامل والموظف والمرأة والطفل وتهتم بقضايا حقوق الإنسان ، ونظافة البيئة ، وحماية المستهلك ومحو الأمية ، والتوظيف ، وخدمة المجتمع ، والصحة العامة الوقائية والثقافة والفنون ، ومكافحة المخدرات والإرهاب والفساد (3) .

6- إن بوسع المنظمات غير الحكومية أن تحقق للمواطنين في البلدان النامية أكثر مما تحققه لهم الحكومات من حيث تلبية احتياجاتهم الأساسية باستخدام موارد أقل (3) .

7- في الماضي كانت الحكومات والمنظمات غير الحكومية خصمان ولمدة طويلة ، يرتاب كل منهما في الآخر ، لكن ذلك بدأ يتغير . لقد بدأت الحكومات والمحليات والشركات تتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المدنية للارتقاء بنواحي التنمية البشرية ، كما باتت مجموعة البلدان المانحة للمعونات تعترف بالمنظمات غير الحكومية كشريكة في التنمية (3) .

8- إذا كانت التنمية البشرية - وهدفها الأسمى هو الإنسان - تحتاج إلى السلام ، فإن الاثنان معاً يحتاجان إلى عدالة الحكم ، لذا كانت الديمقراطية هي صمام الأمان لأنظمة الحكم التي تهتم بالإنسان وترفع قيم التكافل بين البشر (3) .

9- ولقد أدركنا في دولة الكويت هذه الحقائق مبكراً ، وخلال تجربة تنمية بلغت الخمسين عاماً من عمرها ، بنينا دولتنا على مفاهيم السلام Peace والأمن Se-curity، وحقوق الإنسان Human Rights، والديمقراطية . . . Democracy واحتلت الكويت ترتيباً متقدماً بين دول العالم وفقاً لمعايير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (3) .

10- وحين غابت الديمقراطية في الجوار ، تددت الثروات الطبيعية وحل الفقر والدمار محل النماء والازدهار ، وتكررت على مدى الربع قرن الأخير الاعتداءات المسلحة غير المبررة على الجيران من جانب نظام ديكتاتوري بغضب حرم شعبه من الحياة الحرة الكريمة رغم كل ما يمتلكه هذا البلد من خيرات وثروات وحضارة وتاريخ .

11- يدرك البرلمان الكويتيون أن البشرية في حالة انتقال من مرحلة عصر الأحادية حيث كان الإنسان يتفاعل بالدرجة الأولى مع من ينتمي إليهم إلى مرحلة عصر الحوار حيث يتعلم الإنسان بشكل متنامي أساليب فتح الحوار مع من يختلفون معه دينياً وأيديولوجياً وثقافياً (4) .

12- كما يدركون جيداً أنه إذا كانت الأمم المتحدة هي المكان الذي تعمل فيه الدول والشعوب معاً لمعالجة القضايا العالمية وحماية الصحة والبيئة والقضاء على

الفقر ونشر الديمقراطية . فإن البرلمانات الممثلة لهذه الشعوب عليها أن تسعى لتقوية هذه المنظمة العالمية لتعبر بحق عن قيم العدل والخير والسلام دون ازدواجية للمعايير ، أو سيطرة عليها من جانب الأقوياء والأغنياء .

13- تأكيداً على البند السابق يُدكر البرلمانيون الكويتيون أن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وقرارات مجلس الأمن الدولي والاتحاد البرلماني الدولي والهيئات العاملة في مجالات حقوق الإنسان ، تمثل الصيغة المثلى لكفالة الحقوق والحريات العامة ، والدعم الأساسية لصون النظم الديمقراطية في أنحاء العالم كما أن المبادئ التي أقرتها تلك التنظيمات أصبحت تشكل مشروعاً عالمياً لترسيخ المنهج الديمقراطي (5) .

14- كما يقرون بأن الديمقراطية الحقبة هي المنهج الحضاري الوحيد الذي يرقى بكرامة الإنسان ويحفظ الأمن والسلام العالميين ، وأن عمادها السيادة الشعبية التي تترجمها انتخابات عامة حرة ونزيهة تتم وفق معايير يراعي فيها خصوصية كل مجتمع في عاداته وتاريخه وقيمه (5) .

15- كما يرون ضرورة تفعيل العلاقة بين البرلمان من جهة والأحزاب والاتحادات والنقابات المهنية وسائر مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى باعتبارها الأدوات التي تنمي الوعي السياسي لدى المواطنين ، وتعمق المعرفة بالحقوق والواجبات العامة ، وتحقق الرقابة الشعبية على المجالس النيابية وأجهزة الحكم (5) .

- **جدير بالذكر** ، أن كافة المفاهيم التي تؤسس للديمقراطية في صورها وآلياتها وأركانها وشروطها الحقبة قد صدر بها عن الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعه الثامن والتسعين ، والذي إنعقد في القاهرة من 11-16 سبتمبر 1997 ، ما يسمى بـ " الإعلان العالمي للديمقراطية " وقد احتوى هذا الإعلان البرلماني العالمي عن الديمقراطية على ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : حول التعريف بالديمقراطية وشروطها
(البنود من 1 - 8)

الجزء الثاني : حول مقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته
(البنود من 9 - 23)

الجزء الثالث : حول البعد الدولي للديمقراطية (البنود من 24-26)

ونظراً لأهمية هذه الوثيقة فقد أوردناها ضمن الملحق الوثائقي لهذا الفصل
(أنظر الوثيقة رقم (3) بالملاحق الوثائقية) .



جانب من الاجتماع الـ 103 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في عمان - الأردن في يونيو 2000م .

الهوامش

- (1) من مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاجتماع الـ 108 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في سنتياجو دي تشيلي من 6 - 12 أبريل 2003 حول موضوع : " دور البرلمانات في تقوية المؤسسات الديمقراطية والتنمية الإنسانية في عالم متجزئ " .
- (2) من مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاجتماع الـ 103 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في عمان - الأردن من 30 مايو إلى 6 يونيو 2000 تحت عنوان : " الحصول على السلام والاستقرار والتنمية الشاملة في العالم وصياغة روابط سياسية واقتصادية وثقافية أقوى بين الشعوب " .
- (3) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي إلى المؤتمر الـ 108 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في سنتياجو دي تشيلي ، من 6 إلى 12 أبريل 2003 ، في موضوع : " دور البرلمانات في تقوية المؤسسات الديمقراطية والتنمية الإنسانية في عالم متجزئ " .
- (4) من مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاجتماع الـ 103 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في عمان - الأردن من 30 مايو إلى 6 يونيو 2000 ، في موضوع : " الحوار بين الحضارات والثقافات " .
- (5) من مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاجتماع الـ 98 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في القاهرة من 11 - 16 سبتمبر 1997 ، حول موضوع : " ضمان ديمقراطية دائمة بإقامة روابط وثيقة بين البرلمان والشعب " .

نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية المقدمة إلى المنتديات الدولية في قضايا :

الحرية والديمقراطية

1- مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاجتماع الـ 108 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في سنتياجو دي تشيلي ، من 6 - 12 أبريل 2003 ، في موضوع : " دور البرلمانات في تقوية المؤسسات الديمقراطية والتنمية الإنسانية في عالم متجزئ " .

2- مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاجتماع الـ 98 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في القاهرة من 11 - 16 سبتمبر 1997 حول موضوع : " ضمان تحقيق الديمقراطية الدائمة بإقامة روابط وثيقة بين البرلمان والشعب " .

3- " الإعلان العالمي للديمقراطية " ، الصادر عن الاجتماع الـ 98 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في القاهرة من 11 - 16 سبتمبر 1997 .

1- مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية

المنعقد في سنتياجو دي تشيلي

من 6 - 12 أبريل 2003

حول موضوع :

دور البرلمانات في تقوية المؤسسات الديمقراطية

والتنمية الإنسانية في عالم متجزئ

إن المؤتمر البرلماني الدولي الثامن بعد المائة :

1- إذ يعي أن التنمية البشرية عملية ممتدة وتراكمية ، لا تهتم فقط بالجانب المادي والاقتصادي ، لكنها تغطي النواحي الاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية وهدفها الأسمى هو الإنسان .

2- وإذ يدرك أن تجارب التنمية الناجحة هي التي تبني على المحاور الأربعة لمفاهيم السلام ، والأمن ، وحقوق الإنسان ، والديمقراطية .

3- وإذ يعتقد بأن التنمية تحتاج إلى السلام ، ويحتاج الإثتان إلى حكام يتمتعون بالحكمة والعدالة والرشد .

4- وإذ يعتبر أن احترام حكم القانون ، ووجود إدارة عامة كفؤة ، ونظم سياسية تفصل بين السلطات وتدعم حرية التعبير ، لكفيل بظهور مؤسسات للدولة تشمل الفقراء بين جنباتها .

5- وإذ يوقن أن الديمقراطية هي من أعظم قيم الرفاه الإنساني ، وأن من لا يمتلك القدرة على التعبير يكون قد افتقد كل حقوقه السياسية وحياته المدنية .

6- وإذ يعلم أن عدم القدرة على التعبير، وافتقاد القوة هما البعدان الأساسيان للفقير .

7- وإذ يأسف على الأموال الطائلة التي تتكبدها الحروب وتضل طريقها إلى التنمية الإنسانية للقضاء على الفقر ، وتحسين الصحة ، وتوفير المياه الصالحة للشرب ، وتقليل الجوع ، وخفض معدل وفيات الأطفال ، وتعزيز حقوق المرأة وجدولة الديون في أكثر البلدان النامية فقراً في العالم .

8- وإذ يؤكد على أهمية ما بوسع المنظمات غير الحكومية أن تحققه للمواطنين أكثر مما تحققه لهم الحكومات في الدول النامية من حيث تلبية احتياجاتهم الأساسية باستخدام موارد أقل .

9- وإذ يشيد بقدرات المؤسسات المدنية على إيجاد الفرص للناس وعلى حمايتهم من أوجه الضعف الناجمة عن العولمة ، أو تلك الناجمة عن فساد الحكم أو التبرج من السلطة ، أو انتهاك حقوقهم الإنسانية .

10- وإذ يُذكرُ بأن الأمم المتحدة هي المكان الذي تعمل فيه الدول والشعوب معاً لمعالجة القضايا العالمية وعلى رأسها السلام والأمن والديمقراطية وحماية البيئة والقضاء على الفقر وتحسين الصحة .

11- وإذ يثق في جدوى الدور الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات لإقرار مبدأ حق الشعوب في حماية خصوصياتها الثقافية والتراثية ، ولحماية وتفعيل مؤسساتها الديمقراطية تحقيقاً لأهدافها الوطنية في التنمية البشرية المستدامة .

لذا فإن المؤتمر :

- يؤكد على أن الديمقراطية هي صمام الأمان لأنظمة الحكم التي تهتم بالإنسان وتعلى قيم التكافل بين البشر .

- يطالب أنظمة الحكم التي تعترف بالديمقراطية منهاجاً لها ، بأن تترجم الحريات والحقوق السياسية لمواطنيها بتشجيع قيام العديد من المؤسسات الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية ، وتسمح لها بالعمل في إطار من الحرية واحترام القانون .

- يلفت النظر إلى أنه في البلدان النامية هناك ثلاث طرق رئيسية لتقوية البيئة المؤسسية للنظم الديمقراطية ولجعلها أكثر فعالية في تحقيق التنمية البشرية وتخفيض عدد الفقراء :

1- أن تتخلل العمليات الديمقراطية جميع مستويات صنع القرار ، ومن ثم تتحول الديمقراطية من مجرد مبادئ إلى تطبيق عملي للمبادئ .

2- إتاحة المعلومات بشكل مباشر وميسر وبشفافية كاملة للمواطنين ووسائل الإعلام ، حتى يتمكنون من مساءلة الأجهزة التنفيذية والسياسيين .

3- تمكين البيئة المؤسسية للمجتمع المدني من التطور والنمو .

- يدعو الشركات الكبرى متعددة الجنسيات إلى التحالف مع المنظمات غير الحكومية وجعلها شريكة في التنمية في بلدان العالم الثالث ، وبأن تحترم القواعد والأعراف الوطنية ، وبأن تكون خاضعة للمساءلة ، ومراعية للمسئوليات البيئية والاجتماعية .

- يحث الدول الغنية والمانحة للمعونات على زيادة نسبة ما تخصصه للمساعدات التنموية الرسمية والوصول بها إلى ما التزمت به دولياً ومقداره 0,7% من دخلها القومي .

- يوصي بتعزيز الروابط بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بكل منظماتها الإنسانية والاقتصادية والمالية ، لتعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على الفهم الصحيح للمفاهيم والقرارات الصادرة عنها ، ومتابعة تنفيذ هذه القرارات على المستويات المحلية .

- يدعو الحكومات لأن تبذل ما في وسعها للتعاون مع المؤسسات المدنية والمنظمات غير الحكومية المحلية للارتقاء بنواحي التنمية البشرية وإرساء قواعد راسخة للديمقراطية في بلدانها .

- يناشد حكام العالم التذرع بالحكمة والجنوح إلى الأمن والسلام ، والعمل على تغليب قيم الخير والنماء ، وترسيخ سلطة القانون ، وإرساء العدل بين الناس تحقيقاً للتنمية والسلام .

2- مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية

إلى الاجتماع الـ 98 للاتحاد البرلماني الدولي

المنعقد في القاهرة من 11 - 16 سبتمبر 1997

حول موضوع :

ضمان تحقيق الديمقراطية الدائمة بإقامة روابط وثيقة

بين البرلمان والشعب

إن المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والتسعين :

1- مستذكراً أن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي والاتحاد البرلماني الدولي والهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان ، تمثل الصيغة المثلى لكفالة الحقوق والحرية العامة ، والدعامة الأساسية لصون النظم الديمقراطية في أنحاء العالم .

2- مؤكداً أن المبادئ الإسلامية للأديان السماوية توجب احترام آدمية الإنسان وكرامته وحقه في الحياة الحرة دون تفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، وإدانة الإرهاب بجميع أشكاله ونبذه أيّاً كانت دوافعه .

3- مدركاً أن المجالس النيابية هي الرئة التي تتنفس بها الشعوب والركيزة لكل حكم ديمقراطي والدعامة الأساسية لحماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والعالمي ، وأن مشاركة البرلمانيين في رسم السياسات الخاصة بصيانة حقوق الإنسان تثرى المناقشة الإيجابية التي تهدف إلى تأكيد هذه الحقوق وكفالتها للجميع وحمايتها من أي عدوان أو انتقاص .

4- مقرأً أن الديمقراطية الحققة هي المنهج الحضاري الوحيد الذي يرقى بكرامة الإنسان ويحفظ الأمن والسلام في العالم ، وأن عمادها السيادة الشعبية التي تترجمها انتخابات عامة حرة ونزيهة تتم وفق معايير دولية يراعى فيها خصوصية كل مجتمع في عاداته وتاريخه وقيمه .

5- مقرأ أن ترسيخ المبدأ الديمقراطي يتطلب عملاً برلمانياً فعالاً ومؤسسات تمثيلية ذات صلاحيات واسعة ، وأن النهوض بالعمل الديمقراطي يستلزم وعياً ثقافياً ديمقراطياً على جميع المستويات .

لذا فإن المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والتسعين :

- يؤكد أن المبادئ التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الاتحاد البرلماني الدولي ، تشكل مشروفاً عالمياً لترسيخ المنهج الديمقراطي وعليه فإن الدساتير والقوانين الوضعية يجب أن تعمل على تأكيد الممارسة الديمقراطية التي تكفل للمواطنين كافة المساهمة في تشكيل المجالس النيابية بحيث تعبر بصدق عن الإرادة الشعبية .

- يحث على تطوير المؤسسات البرلمانية باعتبارها أحد دعائم أمن واستقرار المجتمع ، بحيث تتمتع بصلاحيات كاملة في الرقابة على الحكومة ، وتكون قادرة على الاشتراك في ممارسة السلطة وسن القوانين التي تترجم آمال المواطنين وطموحاتهم .

- يرى ضرورة تفعيل العلاقة بين البرلمان من جهة والأحزاب والاتحادات والنقابات المهنية وسائر مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى ، باعتبارها الأدوات التي تنمي الوعي السياسي لدى المواطنين ، وتعمق المعرفة بالحقوق والواجبات العامة ، وتحقق الرقابة الشعبية على المجالس النيابية وأجهزة الحكم .

- يهيب بجميع المنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أن تولي قضية الحريات العامة اهتمامها ، وأن تكثف جهودها من أجل الإفراج عن جميع الأسرى والمرتهنين والمخطوفين في مختلف أنحاء العالم بسبب أي عدوان أو غزو أو احتلال . تنفيذاً لاتفاقية جنيف لعام 1949 وقرارات مجلس الأمن . والمثال الحي على ذلك الأسرى الكويتيين وغيرهم القابعين في السجون العراقية .

- يدعو كل برلمان إلى إصدار نشرة أو صحيفة دورية تعنى بالشئون البرلمانية الداخلية والخارجية ، وتنقل للمواطنين إنجازات المجلس النيابي ولجانه ، وتعرض النماذج الصحيحة للديمقراطية في مختلف دول العالم ، وتنشر الثقافة البرلمانية تعميقاً للصلات بين الشعوب ومجالسها النيابية .

الإعلان العالمي للديمقراطية

(القاهرة في 16 سبتمبر 1997)

إن المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والتسعين :

1- إذ يؤكد التزام الاتحاد البرلماني الدولي نحو السلام والتنمية واقتناعاً بأن تعزيز عملية الديمقراطية والمؤسسات النيابية من شأنه الإسهام بفعالية في تحقيق هذا الهدف .

2- إذ يؤكد أن دعوة الاتحاد البرلماني الدولي والتزامه بتروسيخ الديمقراطية ووضع نظم التعددية للحكومات النيابية في العالم ورغبة في دفع العمل المتعدد الأشكال والمتواصل في هذا المجال .

3- إذ يذكر بأن كل دولة لها حق السيادة وتتمتع بحرية اختيار وتطوير نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تمشياً مع رغبات شعوبها دون تدخل الدول الأخرى بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة .

4- إذ يذكر أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقر في 10 ديسمبر 1948 وكذا الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللتان تم إقرارهما في 16 ديسمبر 1996 والاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية التي أقرت في 21 ديسمبر 1965 والاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي أقرت في 18 ديسمبر 1976 .

5- وإذ يذكر أيضاً بأن الإعلان الخاص بمعايير الانتخابات العادلة والحرية التي أقرت في مارس 1994 والذي أكد على أن سلطة الحكومة تأتي من إرادة الشعوب من خلال انتخابات نزيهة وحررة .

6- إذ يشير إلى جدول أعمال الديمقراطية الذي طرحه سكرتير الأمم المتحدة على الدورة 51 للجمعية العامة .

يقر الإعلان العالمي للديمقراطية التالي ، ويهيب بالحكومات والبرلمانات في كل أنحاء العالم أن تسترشد بما تضمنه من نصوص :

الجزء الأول :

1- الديمقراطية هي مبدأ معترف به عالمياً ، كما أنها هدف أعلى للقيم المشتركة للشعوب في المجتمع العالمي ككل بغض النظر عن الفروق والاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهو بذلك يعد الحق الأساسي للمواطن تجري ممارسته في ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسئولية مع احترام تعدد الآراء من أجل الصالح العام .

2- الديمقراطية مبدأ يتعين مراعاته وشكل من أشكال الحكم الذي يطبق وفقاً لنظم تعكس تنوع الخبرات والخصوصيات الثقافية دون التخلي عن المبادئ والمعايير المعترف بها دولياً .

3- تهدف الديمقراطية باعتبارها مبدءاً أساسياً إلى الحفاظ على كرامة الفرد وحقوقه الأساسية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وتقوية ودعم الاستقرار الوطني بالإضافة إلى تهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولي ، وكأحد أشكال الحكم فهي تعد أفضل السبل نحو تحقيق هذه الأهداف ، كما أنها تعتبر بمثابة النظام السياسي الوحيد القادر على التصحيح الذاتي .

4- ويستلزم تحقيق الديمقراطية شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شئون المجتمع الذي يعملون فيه وتحقيق المساواة والتكامل مع إثراء التجربة بصورة متبادلة من واقع الاختلاف بين الجنسين .

5- وتؤكد الديمقراطية أن العمليات المؤدية للوصول إلى السلطة تسمح بالمنافسة السياسية المفتوحة كما أنها تفسح المجال للمشاركة الشعبية المفتوحة والحررة دون تمييز والتي يتم ممارستها وفقاً لسيادة القانون نصاً وروحاً .

6- لا يمكن فصل الديمقراطية عن الحقوق المنصوص عليها في الوثائق الدولية الموضحة في الديباجة . ولذا ينبغي مباشرة هذه الحقوق بصورة فاعلة بما يتفق والمسئوليات الفردية والجماعية .

7- تقوم الديمقراطية على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان في بلد ديمقراطي . حيث لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمامه .

8- أن السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمثلان شرطان للديمقراطية وأحد ثمارها . وهذا يعني وجود اعتماد متبادل بين السلام والتنمية واحترام ومراعاة سيادة القانون وحقوق الإنسان .

الجزء الثاني : مقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته :

9- تقوم الديمقراطية على توافر مؤسسات فاعلة وثابتة بالإضافة إلى توافر مجموعة من المعايير والقواعد وأيضاً إدارة المجتمع ككل بما يتماشى تماماً مع حقوقه ومسئوليته .

10- يتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تقوم بدور الوسيط في تخفيف حدة التوتر والموائمة بين الإدعاءات المتضاربة للتشعب والتوحد ، على المستويين الفردي والجماعي من أجل دعم الترابط الاجتماعي والتضامن .

11- تقوم الديمقراطية على حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وبالتالي تستلزم وجود مؤسسات نيابية على كافة المستويات ولاسيما وجود برلمان تتمثل فيه كل مقومات المجتمع وتخول له السلطات والصلاحيات اللازمة تعبيراً عن إرادة الشعب وذلك عن طريق سن التشريعات ومراقبة أعمال الحكومة .

12- يكمن العنصر الرئيسي في ممارسة الديمقراطية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته . ويجب إجراء الانتخابات على أساس الاقتراع العام والعاقل والسري حتى يتسنى لكل من يدلي بصوته أن يختار من يمثله في ظل المساواة والحرية والشفافية التي تحفز على المنافسة السياسية . وهنا تبرز أهمية الحقوق المدنية والسياسية ولاسيما حق تنظيم الأحزاب السياسية وتنفيذ الأنشطة السياسية . وينبغي أن يكون تنظيم الأحزاب وأنشطتها وشؤونها المالية وتمويلها ومبادئها الأخلاقية قائماً على مبدأ الحياد لضمان سلامة تنفيذ العملية الديمقراطية .

13- من المهام الرئيسية التي تقع على عاتق الدولة ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ومن ثم فإن

الديمقراطية تسير كخطوة بخطوة مع الحكومة التي يمتاز عملها بالكفاءة والأمانة والشفافية والتي تم اختيارها بحرية وتعتبر مسئولة عن إدارتها للشئون العامة .

14- فالمسئولية العامة والتي تعد عنصراً رئيسياً من عناصر الديمقراطية تنسحب على كل من يشغل منصباً عاماً سواء كان منتخباً أم غير منتخب . كما تسري على كل الأجهزة ذات السلطة العامة دون استثناء وتنطوي هذه المسئولية على الحق العام في الحصول على المعلومات التي تتعلق بأنشطة الحكومة والحق في تقديم الالتماسات إلى الحكومة ومعالجتها من خلال الآليات الإدارية والقضائية المحايدة .

15- ينبغي إضفاء جو من الأخلاقيات والشفافية على طابع الحياة العامة مع وضع الأعراف والتدابير الملائمة لحمايتها .

16- يتعين تنظيم المشاركة الفردية في العملية الديمقراطية والحياة العامة على كل المستويات بصورة محايدة ونزيهة مع تجنب أي نوع من أنواع التفرقة أو خطر الترويع من قبل الفاعلين في الحكومة أو غيرها .

17- تعتبر المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المحايدة والفعالة هي الأجهزة الضامنة لسيادة القانون التي تستند إليها الديمقراطية . ولتمكين هذه المؤسسات والآليات من الاحترام الكامل للقواعد وتحسين أداء العملية ومعالجة أوجه القصور والظلم لابد من فتح الطريق أمام الحلول الإدارية والقضائية اللازمة على أساس من المساواة واحترام القرارات الإدارية والقضائية الصادرة من أجهزة الدولة وممثلي السلطة العامة وكل عضو في المجتمع .

18- وإذ يعد توافر مجتمع مدني نشط أحد العناصر الجوهرية للديمقراطية فإنه لا يمكن التسليم بقدرة الأفراد على المشاركة في العملية الديمقراطية واستعدادهم لها واختيار نظم الحكم . ولذا فإنه من الضروري تهيئة المناخ المناسب لممارسة حقوق المشاركة بصورة فعلية ، وإزالة العقبات التي تمنع أو تجهض هذه الممارسة ولذا لا يمكن الاستغناء عن التأييد المستمر ، من بين أمور أخرى ، للمساواة والشفافية والتعليم والتخلص من المعوقات مثل الجهل والتعصب واللامبالاة وتضائل الاختيارات والبدائل الحقيقية وغياب التدابير التي تهدف إلى معالجة الاختلالات أو التفرقة ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية والدينية والعرقية أو بسبب اختلاف النوع .

19- ومن أجل الوصول إلى وضع ديمقراطي مستقر ، يتعين توفير مناخ ديمقراطي وثقافة ديمقراطية يدعمها التعليم ووسائل المعلومات الأخرى . ولذا يجب على المجتمع الديمقراطي أن يلتزم بالتعليم بأوسع معانيه ، وبالتحديد التعليم المدني وإعداد المواطن المسئول .

20- ويتعين توفير بيئة اقتصادية ملائمة تساعد على نمو عملية الديمقراطية . ولذا فإن المجتمع - في إطار الجهود الشاملة من أجل التنمية - يجب أن يلبي الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للطبقات المعتمدة وبالتالي ضمن انخراطهم واندماجهم في العملية الديمقراطية .

21- تنادي الديمقراطية بوجوب حرية الرأي والتعبير التي تنطوي على حق اعتناق الرأي دون تدخل والسعي وراء المعلومات والأفكار وتلقيها وطرحها من خلال أي وسيلة من وسائل الإعلام وبصرف النظر عن الحدود .

22- يتعين على المؤسسات والعمليات ذات الصلة أن تحقق مشاركة متوازنة في المجتمعات المتجانسة وغير المتجانسة بغرض ضمان التنوع والتعددية والحق في الاختلافات في ظل مناخ من التسامح وعدم التعصب .

23- كما يتعين على المؤسسات والعمليات ذات الصلة أو تعزز الحكومة والإدارة اللامركزية على الصعيدين المحلي والإقليمي وهو ما يعتبر حق وضرورة وما من شأنه توسيع قاعدة المشاركة العامة .

الجزء الثالث : البعد الدولي للديمقراطية :

24- إن الديمقراطية ، إذ يتحتم الاعتراف بها كمبدأ دولي ، يجب تطبيقها أيضاً في المنظمات الدولية وفي العلاقات بين الدول . ومبدأ الديمقراطية الدولية لا يعني فقط التمثيل المتكافئ والعدل للدول وإنما يمتد أيضاً إلى حقوقها وواجباتها الاقتصادية .

25- يجب إعمال الديمقراطية في مجالات التصدي - دولياً - للقضايا ذات الاهتمام العالمي والإدارة المشتركة للشئون الإنسانية ولاسيما البيئة الإنسانية

26- ومن أجل الحفاظ على أسس الديمقراطية الدولية ، يتعين على البلدان الالتزام بقواعد القانون الدولي والإحجام عن استخدام القوة وما من شأنه تعريض سيادة أراضي البلدان الأخرى أو السيادة بمفهومها السياسي للخطر أو انتهاكها ، مع اتخاذ الخطوات نحو حل الخلافات بالطرق السلمية .